

قراءة في مفهوم الدولة الاجتماعية: النموذج الألماني

دراسات حول نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي

إعداد

جميل سالم

سلسلة أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد

(2018/6)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

قراءة في مفهوم الدولة الاجتماعية: النموذج الألماني دراسات حول نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي

سلسلة أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد (2018/6)

معهد الحقوق - جامعة بيرزيت

بيرزيت، 2018

© جميع الحقوق محفوظة ل: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين

نشرت هذه الورقة بدعم من مؤسسة كونراد أديناور

Copyright © 2018 by Institute of Law, Birzeit University, Palestine.

*This Publication is supported by
Konrad Adenauer Stiftung*



الآراء الواردة في هذا الورقة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي معهد الحقوق، ويتحمل الكاتب المسؤولية الكاملة عن المعلومات الواردة في هذه الورقة وتوثيق مصادر معلوماتها.

الفهرس

2
3
7
9

DRAFT

الدولة ذات الطابع الاجتماعي
نبذة تاريخية حول تطور مفهوم الدولة الاجتماعية في ألمانيا
الإطار القانوني للدولة الاجتماعية
الاقتصاد التابع للدولة الاجتماعية ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

1. الدولة ذات الطابع الاجتماعي

يتم رسم عدة دول أوروبية، خصوصاً في وسط وشمال أوروبا بمفهوم دول الرعاية الاجتماعية أو دول الرفاه الاجتماعي. لكن ما المقصود بالدولة ذات الطابع الاجتماعي؟

ثلاثة مفاهيم أساسية: الدولة الاجتماعية، دولة الرفاه ونظام السوق الاجتماعي

من أجل تحديد نطاق واتجاه السياسة الاقتصادية الاجتماعية في ألمانيا خصوصاً وبعض الدول الأوروبية التي تبنت معايير سوق الاقتصاد الاجتماعي، علينا أولاً توضيح ثلاثة مفاهيم أساسية يتم تداولها عادة عند الحديث عن مفهوم السوق الاجتماعي.

في مختلف الأدبيات تم وضع خصائص لمفهوم **الدولة الاجتماعية** التي يُلقى عليها واجب تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع والتي عليها مسؤولية حماية المواطنين من امكانية الوقوع ضحية اقتصاد السوق الرأسمالي. والدولة الاجتماعية تضمن التوزيع العادل للموارد من خلال عدد من التشريعات والخدمات الاجتماعية، خصوصاً في مجال التقاعد والشيخوخة والتأمين ضد الحوادث والبطالة والعجز وغيرها من المخاطر التي تهدد الإنسان وتضع الأسرة تحت حماية قانونية خاصة، وهذه التشريعات يطلق عليها مسمى "شبكة التأمينات الاجتماعية"¹.

أما **دولة الرفاه** الحديثة فقد تطور دورها ونشاطها وتوسع ليشمل الحق في الصحة والتعليم والسكن ومن ثم تبنت سياسات لحماية الطرف الأضعف في العلاقات التعاقدية في سوق العمل وسياسات متعددة من أجل تقليص الفجوات الاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة وبرامج لحماية البيئة. جنباً الى جنب مع مفهوم الدولة الديمقراطية المبنية على أسس العدالة والمساواة تشكلت في هذه الدول بُنية معقدة من الإعتماد المتبادل والإخترق بين مفاهيم الدولة ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي ومفاهيم الرأسمالية².

¹ موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسات الاقتصادية من الألف الى الياء، مؤسسة كونراد أديناور، 2005، ص. 468.

² المرجع السابق، 469.

في واقع بعض الدول، خصوصاً ألمانيا والنمسا يتم استخدام مصطلح أو مفهوم **اقتصاد السوق الاجتماعي** في إشارة الى امكانية تدخل الدولة عند إخفاق آلية الأسواق من أجل خلق نوع من التوازن بين حرية السوق والاختلالات الاجتماعية لتحقيق قدر أعلى من العدالة الاجتماعية³.

سيتم في ما يلي إلقاء نظرة سريعة على تاريخ أكثر من مائة عام من تطور مفهوم الدولة الاجتماعية حتى يومنا هذا ومن ثم سيتم توضيح الإطار القانوني المتعلق بالدولة الاجتماعية وفي النهاية سيتم التطرق لارتباط نظام سوق الاقتصاد الاجتماعي بمفهوم الدولة الاجتماعية.

2. نبذة تاريخية حول تطور مفهوم الدولة الاجتماعية في ألمانيا

كان تقنين أول نظام تأمين اجتماعي تحت رعاية (أوتو فون بسمارك)، الذي شغل منصب رئيس وزراء بروسيا بين 1862 و1890، مثابة علامة فارقة على ظهور الدولة الاجتماعية الألمانية. يبين تاريخ الدولة الاجتماعية على مدى قرن من الزمن أن النموذج الاجتماعي الألماني يتميز بالاستمرارية وبقي التأمين الاجتماعي، باعتباره الجوهر المؤسس لنموذج بسمارك، غير متأثر إلى حد كبير بتغير النظم السياسية.

- أصول الدولة الاجتماعية في العصر الإمبراطوري

يرجع أصل الدولة الاجتماعية الألمانية إلى أواخر القرن ال19 وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات الأيديولوجية والفكرية بين المعسكر الشيوعي والإشتراكي والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية من ناحية والإمبراطوية من ناحية أخرى.

في العام 1883 تم اصدار قانون التأمين الصحي وتبع ذلك في عام 1884 قانون التأمين ضد الحوادث وفي العام 1889 تم اصدار قانون تأمين العجز والشيخوخة⁴. لأول مرة في تاريخ ألمانيا يتم ترسيخ مبدأ

³ “Sozialgeschichte - ein Arbeitsheft für die Schule (Band I) vom Mittelalter bis 1945”, Stiftung Jugend und Bildung in Zusammenarbeit mit dem Bundesministerium für Arbeit und Soziales, p. 3, <https://www.sozialpolitik.com/public-files/arbeitsheft-sozialgeschichte-1-2016.pdf> (Accessed 3.12.2018).

⁴ يجب التنويه هنا أن سن التقاعد بموجب التشريعات الجديدة كان عند وصول الشخص سن ال70، لكن في تلك الفترة كان متوسط الأعمار أقل من سن ال45، ما معناه أن خصوصاً فئة العمال لن تصل الى سن التقاعد الذي نص عليه القانون الجديد، للمزيد انظر: “Nie war sie so wertvoll wie heute? Notizen zur Logik von Rente, Rentabilität und Rendite”, p. 1 – 2, https://www.ev-akademie-meissen.de/fileadmin/studienbereich/Religion/Downloads/Prof__Evers_Vortrag_Rente.pdf (Accessed 1.12.2018).

التضامن المنظم وطنياً من خلال تشريعات امبراطورية، وبهذا تم ايجاد آلية تنظيمية لموضوع التأمينات الاجتماعية لتصبح حتى يومنا هذا جوهر السياسة الاجتماعية الألمانية⁵.

هذا التحرك نحو الدولة الاجتماعية ارتبط بالصراع السياسي القائم في الامبراطورية بين بسمارك والأحزاب والنقابات المعارضة. من خلال اصدار هذه التشريعات أراد بسمارك "اللعب في ملعب" الأحزاب المعارضة واصدار شبكة من التأمينات الاجتماعية لارضاء النقابات والحفاظ على النظام الامبراطوري وليس لأنه كان مقتنع بالفكرة⁶.

- الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية

دخل قانون التأمين ضد البطالة حيز التنفيذ في عام 1927 كركن مهم آخر في مفهوم الدولة الاجتماعية بالإضافة إلى التأمين الصحي والتأمين على الحوادث والعجز والشيخوخة. وهكذا تم إنشاء أول مؤسسة وطنية للتأمين على الوظائف والتأمين ضد البطالة من خلال بنية تحتية مؤلفة من 13 مكتباً تابعاً للدولة و361 مكتب توظيف⁷. عندما تم الاستيلاء على السلطة في عام 1933، لم يكن لدى الحزب النازي، حزب العمال القومي الاشتراكي، مبادئ سياسية اجتماعية ملموسة. ولكن الفكر النازي المعادي للديمقراطية وقمع الأحزاب المعارضة وتفكيك النقابات وإلغاء حرية تكوين الجمعيات والحق في الإضراب والقضاء على الحقوق الأساسية وفقاً لإرادة "الزعيم" كان له بصمة مؤثرة في مجال النقاش حول تطوير مفاهيم الدولة الاجتماعية. في المجمل، أظهر النظام النازي عدم الاكتراث في تطوير التشريعات الاجتماعية، لكن لم يتم إلغاء التشريعات الامبراطورية والتشريعات التي صدرت في الفترة بعد الحرب العالمية الأولى. وهكذا، نجت الهياكل المؤسسية الموجودة بالفعل من مرحلة الاشتراكية القومية⁸.

- توسيع الدولة الاجتماعية وصعود دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية

⁵ Kohlmeier, Anabell, *Die Ausweitung des Versichertenkreises der gesetzlichen Rentenversicherung*, Frankfurt am Main: Peter Lang, 2009, p. 4 -7.

⁶ Zick, Stephan, *Mythos "Bismarcks Sozialpolitik": Akteure und Interessen der Sozialgesetzgebung im deutschen Kaiserreich*, Dresden: Books on Demand, 2016, p. 24 -30.

⁷ Mai , Gunther Mai, *"Verpflichtung auf den sozialen Volksstaat. Verfassungspolitische Weichenstellungen und ihre Verwirklichung in den Anfangsjahren der Weimarer Republik"*, *Der deutsche Sozialstaat im 20. Jahrhundert*, Freiburg, Dietz, 2012, p. 39 - 62.

⁸ "Sozialgeschichte - ein Arbeitsheft für die Schule (Band I) vom Mittelalter bis 1945", p. 29 – 32.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ توسع هائل في مفهوم الدولة الاجتماعية، والذي استمر حتى السبعينيات من القرن الماضي. التوسع في الخدمات الصحية ومجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، كما هو الحال في مجال التعليم والسكن والعائلة والأطفال والشباب والعمل الاجتماعي والرعاية للمرضى والمواصلات، أدى الى تغير نوعي على هيكلية الدولة الاجتماعية ومن ثم بدأ يظهر مفهوم دولة الرفاه.

مع إصلاح نظام التقاعد في عام 1957 والذي شكل في تلك الفترة أحد أعمدة نظام السوق الاجتماعي، أعيد تصميم قانون تأمين المعاشات في حالات العجز والشيخوخة القديم بشكل أساسي. بموافقة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المعارض، عملت حكومة أديناور على تعديل نسبة الانتفاع من صندوق التقاعد من أجل الحفاظ على مستوى معيشي لائق عند وصول الأشخاص الى سن الشيخوخة. في هذه الفترة ظهر مصطلح "عقد الأجيال" المبني على فكرة التضامن بين الأجيال التي تكون في سوق العمل وتساهم في صندوق التقاعد والأجيال التي تصل الى سن الشيخوخة ومن ثم تنتفع على شكل راتب تقاعدي يتناسب مع المساهمات التي تم دفعها في الصندوق⁹.

- توسيع دولة الرفاه في ظل الائتلاف الاجتماعي الليبرالي

شكلت الفترة في أواخر الستينيات من القرن الماضي توسع في الخدمات الاجتماعية في الدولة واتضحت معالم دولة الرفاه في هذه الحقبة. عمل التحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الليبرالي على تعزيز التشريعات التي تم اقرارها في الحقب السابقة واقرار تشريعات تشجع على الاندماج في سوق العمل. على سبيل المثال تم اقرار قانون تعزيز التوظيف في العام 1969، الذي حدد السياسة الاجتماعية والاقتصادية لألمانيا في سوق العمل بناء على مفاهيم سوق الاقتصاد الاجتماعي. واعتمد القانون المذكور على تسلسل هرمي من السياسات المبنية على خلق فرص عمل جديدة للأجيال الشابة وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات العاملة وتدبير وقائية من شأنها منع البطالة وبرامج تتدخل فيها الدولة من أجل تطوير البنى التعليمية في مجال المهن والحرف وتطوير برامج للتعليم المهني المستمر من خلال التركيز على مهارات يحتاجها السوق. وفي قطاع التعليم العالي، تم فتح النظام

⁹ Ebert, Thomas, *Die Zukunft des Generationenvertrages*, Bundeszentrale fuer politische Bildung, Bonn, 2018, p. 41 – 47, file:///C:/Users/j.salem/Downloads/10293_Generationenvertrag_Internet.pdf, (Accessed 5.12.2018).

التعليمي وتسهيل التحاق الطبقات الأضعف في المجتمع الى المؤسسات التعليمية بما في ذلك الجامعات و اجراء اصلاحات على أنظمة التعليم العالي¹⁰.

- تراجع وتخفيضات في الخدمات الاجتماعية

مع أزمة النفط والأزمة الاقتصادية العالمية في الأعوام 1973 و 1974 وما أعقبها من مواطن ضعف اقتصادية، كانت هناك نقطة تحول أولى في السياسة الاجتماعية الألمانية. بدأت سياسة التقشف والتخفيضات والتقليصات في الخدمات الاجتماعية، والتي تم تشديدها مع وصول حكومة المستشار (هلموت كول) في العام 1982. ومع ذلك وفي الوقت نفسه، تم اجراء بعض التحسينات في مجال السياسة الأسرية واستحقاقات الأطفال، وتم في العام 1994 اصدار قانون التأمين على الرعاية الطويلة الأجل. حوالي 80 مليون شخص في جمهورية ألمانيا الاتحادية لديهم منذ ذلك الوقت تغطية تأمينية في حالة الحاجة للرعاية¹¹.

- إعادة توحيد ألمانيا

مع إعادة توحيد ألمانيا في العام 1990، تم البدء في تطبيق نموذج الدولة الاجتماعية على الولايات في ألمانيا الشرقية وبدأت الحكومة الفدرالية بصرف جزء كبير من تكاليف إعادة توحيد ألمانيا من خلال صناديق التأمينات الاجتماعية، ما شكل تحد كبير على الاقتصاد الوطني. مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي دخلت ألمانيا في أزمة اقتصادية مع تزايد في نسب البطالة وضعف في النمو الاقتصادي وتراجع في عدد السكان. كل هذا أدى الى إجراء تقليص في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة تحت مسمى "الاصلاحات الضرورية"¹².

- تراجع في الخدمات الاجتماعية و"الإصلاح" التنظيمي الأوسع

¹⁰ Kendzia, Michael, *Der Aufstieg des Normalarbeitsverhältnisses in Deutschland – vom Ausbruch des Zweiten Weltkriegs bis zur Ölkrise 1973*, Bonn: Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit, 2010, p. 22 – 25, <http://ftp.iza.org/dp5364.pdf> (Accessed 5. 12.2018).

¹¹ Butterwegge, Christoph, *Krise und Zukunft des Sozialstaates*, 5 ed., Wiesbaden: Springer VS, 2014, p. 149 - 160.

¹² Starke, Peter, *Krisen und Krisenbewältigung im deutschen Sozialstaat: Von der Ölkrise zur Finanzkrise von 2008*, ed. *ZeS-Arbeitspapier Nr. 02/2015*, Bremen: Zentrum für Sozialpolitik Universität Bremen, 2008, , p. 14 - 15, http://www.socium.uni-bremen.de/uploads/News/2015/ZeS-AP_2015_02.pdf (Accessed 7.12.2018).

المستغرب أن حكومة يسارية مشكّلة من تحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الأخضر هي التي أجرت أوسع تغيير هيكلي وتنظيمي على طبيعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بعد العام 1998. وشملت بعض التدابير التي تم استحداثها في هذه الفترة تعديل على قوانين التقاعد (زيادة سن التقاعد) والأهم اصدار تشريعات تقلص من المعونات التي يتلقاها الشخص في حالة البطالة، وهي ما تم التعارف عليها بتشريعات "هارتز"، نسبة للخبير الاقتصادي بيتر هارترز الذي صاغ المقترح¹³. في السنوات العشرة الأخيرة تعافى الاقتصاد الألماني، وما زال هناك جدل واسع حول التحولات الأخيرة في النظام الاجتماعي الاقتصادي في السوق الألماني وطبيعة الخدمات التي تقدمها الدولة، لكن من النظرة التاريخية السريعة التي ألقيناها على صعود الدولة الاجتماعية، يمكننا الاستنتاج أن جوهر الدولة الاجتماعية تمكنت من البقاء حتى يومنا هذا بالرغم من بعض التصدعات التي أصابت الدولة بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية.

3. الإطار القانوني للدولة الاجتماعية

ينص القانون الأساسي الألماني في المادة 20 (1) على أن "جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة اتحادية ديمقراطية واجتماعية". هنا علينا الانتباه أن القانون الأساسي لم يحدد نظام السوق الواجب اتباعه لكن بقراءة للمادة 20 (1) مع المادة 28 (1) التي نصت على دولة القانون التي تسودها "العدالة الاجتماعية"، بالإمكان الاستنتاج أن الدستور الألماني تضمن مفهوم الدولة الاجتماعية في مواده¹⁴. وبهذا المعنى، فإن السلطة التشريعية ملزمة دستورياً بالبحث عن "توازن للمصالح المتضاربة وإيجاد ظروف معيشية محتملة للجميع"¹⁵.

¹³ Beck S und Scherrer C, *Der rot-grüne Einstieg in den Abschied vom „Modell Deutschland“: Ein Erklärungsversuch*, in: PROKLA. Zeitschrift für kritische Sozialwissenschaft, 35 (1, Heft 138), p. 111-130, https://www.uni-kassel.de/fb05/fileadmin/groups/w_150705/publikationen/Rot_Gruen_Beck_Scherrer_Prokla.pdf (Accessed 7.12.2018).

¹⁴ Hans-Jürgen Papier, *Das Sozialstaatsgebot des Grundgesetzes – der rechtliche Rahmen der sozialen Sicherung*, p. 47, https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=2554b7c8-1b97-b81a-398f-25cbe6ffcf65&groupId=252038 (Accessed 7.12.2018).

¹⁵ Bumke C, Voßkuhle A, *Casebook Verfassungsrecht*, ed. 7, Tübingen: Mohr Siebeck, 2015, p. 359.

بالإضافة إلى ذلك ، يحتوي القانون الأساسي على مواد أخرى ذات صلة:

- المادة 1 (1)، التي نصت على حرمة كرامة الإنسان. فسرت المحكمة الدستورية الاتحادية في قرار في العام 1954 مفهوم الكرامة الإنسانية وربطته بحق الإنسان في الحصول على دخل ملائم للحصول على المأكل والملبس والمشرب¹⁶.

- يمنح المبدأ العام للمساواة في المادة 3 (1) الحق في المنافع الاجتماعية عندما يتلقى الآخرون منافع اجتماعية في حالات مماثلة. وهكذا ، تم إرساء سياسة المساواة بين الرجل والمرأة في العمل في السنوات الأخيرة¹⁷.

- هناك بالطبع عدد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي نص عليها القانون الأساسي الألماني مثل الحق في العمل والتعليم والسكن وغيرها من الحقوق التي تعتبر برامج عمل يتوجب على الحكومات توفيرها. على سبيل المثال، تضع المادة 6 (1) من القانون الأساسي الزواج والأسرة تحت الحماية الخاصة لنظام الدولة، وبالتالي لها أهمية بالنسبة للدولة التي عليها واجب إصدار تشريعات وإيجاد حوافز مادية مساندة للأسرة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المبادئ التوجيهية والتنظيمية التي لها أيضاً وظائف مهمة للجهات التشريعية في ألمانيا. وتنظم هذه المبادئ شبكة معقدة من الالتزامات والحقوق، وتميز الحقوق والمسؤوليات الجماعية عن الحقوق والمسؤولية الفردية، وتشكل الأساس الاجتماعي الأخلاقي لتدابير إعادة توزيع الإيرادات من الضرائب بطريقة عادلة التي هي بالضرورة جزء من مهام الدولة الاجتماعية.

على سبيل المثال تعتبر التأمينات الاجتماعية من أهم القطاعات التي يتم تنظيمها من قبل الدولة. يحدد تصميم أنظمة التأمينات الاجتماعية ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية تحكم طبيعة الوقاية من المخاطر وتمويلها، وهي مبدأ التأمين ومبدأ الرعاية ومبدأ العناية.

¹⁶ Seiler Christian, *Das Grundrecht auf ein menschenwürdiges Existenzminimum: Zum Urteil des Bundesverfassungsgerichts vom 9. 2. 2010*, Mohr Siebeck, Juristen Zeitung 65. Jahrg., Nr. 10, 21. Mai 2010, p. 502-505.

¹⁷ Leisering Lutz, *Paradigmen sozialer Gerechtigkeit Normative Diskurse im Umbau des Sozialstaats*, Delmenhorst: Hanse Wissenschaftskolleg, 2004, p. 8 <http://www.uni-bielefeld.de/soz/personen/Leisering/pdf/1.pdf> (Accessed 7.12.2018).

ينطبق مبدأ التأمين على تغطية المخاطر الاجتماعية من خلال المساهمات. لكنها ليست فردية ولكن جماعية المنحى على أساس مبدأ التضامن بين المساهمة في الصندوق والتوزيع على المنتفعين. في حالة التأمين على الشيخوخة، ترتبط الفوائد ارتباطاً وثيقاً بقيمة المساهمة، والتي لا توفر سوى مساحة صغيرة لإعادة التوزيع. في التأمين الصحي، من ناحية أخرى، ينطبق التوجه نحو الاحتياجات الطبية. يبرر مبدأ الرعاية الحق القانوني للمحتاجين والفئات الأضعف في المجتمع في المساعدة الاجتماعية في حالة عدم تمكنهم من مساعدة أنفسهم وعدم تمكن جهات أخرى من تقديم الخدمات الطبية، مثل المؤسسات المجتمعية. يأتي التمويل هنا من عائدات الضرائب، وله آثار كبيرة على إعادة التوزيع، أما مبدأ العناية فينطبق على سبيل المثال على الموظف الحكومي، في هذه الحالة يتم تغطية المخاطر بالإضافة الى الراتب التقاعدي والتأمين الصحي من خلال عائدات الضرائب¹⁸. لا يمكن سرد كافة القطاعات التي تتدخل فيها الدولة من أجل خلق التوازن، لكن المبادئ الدستورية والمبادئ التوجيهية التي تم تطويرها خلال أكثر من مائة عام تساعد المشرع في خلق التوازن اللازم بين احتياجات السوق والفئات الأكثر حاجة للعناية والرعاية من قبل الدولة.

4. الاقتصاد التابع للدولة الاجتماعية ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

ما الذي يجعل هذا النظام مؤهلاً اجتماعياً؟ هناك عدة إجابات ممكنة لهذا السؤال، لكن ربما الجواب الأوضح لهذا السؤال هو أن اقتصاد السوق يصبح اجتماعياً من خلال اتخاذ تدابير من أجل خلق توازن اجتماعي بين المصالح المختلفة في المجتمع. وهذا النوع من الاقتصاد مرتبط أساساً بفهوم الإنسان داخل الدولة ودور الدولة في حماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام كرامته الغير قابلة للتصرف بموجب المادة الأولى من القانون الأساسي الألماني. لذلك فان مهمة الدولة تكمن في رعاية أولئك الذين لم يعودوا قادرين على العمل أو لم تكن لديهم الفرص الكافية في الحياة. ويتم تمويل السياسة الاجتماعية للدولة من خلال تنوع مصادر إيرادات الدولة التي يتم تنظيمها في ألمانيا من خلال "دستور مالي".

¹⁸ Becker W und Buchstab G, *Soziale Sicherungssysteme, Lexikon der Christlichen Demokratie in Deutschland*, p. 648, Paderborn, 2002, <https://www.kas.de/soziale-sicherungssysteme> (Accessed 8.12.2018).

لكن في الجدل حول الموضوع يتم إثارة سؤالين: أولاً، مقدار التعويض الاجتماعي المطلوب لإلحاق
الصفة الاجتماعية باقتصاد السوق، وثانياً، ما هو نوع التعويض الاجتماعي المعقول والمتوافق مع
اقتصاد السوق؟

بالنسبة للتاريخ الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن الزيادة المستمرة في المزايا والخدمات
الاجتماعية هي خاصية مميزة. بلغت نسبة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة حوالي 917 مليار
يور في العام 2017، ما يشكل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁹. يعتبر المدافعون عن
اقتصاد السوق الاجتماعي هذا بمثابة خروج عن المفهوم الأصلي للدولة الاجتماعية وتحول تدريجي إلى
نظام دولة الرفاه الاجتماعي بالرغم من المصاعب والتحديات التي تواجه هذا النظام في ظل هيمنة

النيوليبرالية الجديدة.

DRAFT

¹⁹ Ein Drittel der Wirtschaftsleistung für Sozialtransfers, Sozialbericht, Zeit Online (2 August 2017),
<https://www.zeit.de/wirtschaft/2017-08/sozialbericht-sozialausgaben-andrea-nahles> (Accessed 8.12.2018).

سلسلة أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد

يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وضمن مشروعه البحثي السنوي في سنته الاولى، والمندرج ضمن عنوان (القانون والاقتصاد) لهذا العام على اعداد أوراق بحثية بهدف دراسة محددات وقيم اقتصاد السوق الاجتماعي، والبحث في طبيعة هذا النظام، وإجراء مقاربات نظرية له، والإطلاع على التجارب المقارنة بهذا الصدد، كما تهدف إلى استقراء المنظومة القانونية الفلسطينية النازمة لموضوع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني والبحث في مدى ارتباطها مع مبادئ ومحددات نظام اقتصاد السوق الاجتماعي